Libyan Journal of Educational Research and E-Learning (LJERE)
ISSN: 3105-3556
Volume 2, Issue 1, 2026
Page No: 102-109
Website: https://ljere.com.ly/index.php/ljere/index

Artificial Intelligence and Transformations of Social Structure: A Critical Sociological Approach in Light of the Reconfiguration of Power, Work, and Knowledge

Suaad Mohammed Elabani *
Department of Sociology, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli, Libya

الذكاء الاصطناعي وتحولات البنية الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية نقدية في ضوء إعادة تشكيل السلطة والعمل والمعرفة

سعاد محمد العباني *
قسم علم اجتماع، كلية الآداب واللغات ، جامعة طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: s.elabani@uot.edu.ly

Received: 09-10-2025	**Accepted:** 18-12-2025	**Published:** 13-01-2026

Abstract
The contemporary world is witnessing profound structural transformations driven by the rise of artificial intelligence (AI), which has evolved from a mere technical tool into a structural force influencing social relations, labor markets, and patterns of power. This study aims to analyze the impact of AI on the social structure from a critical sociological perspective, relying on a review of sociological literature and discourse analysis of official and institutional narratives. The study finds that AI contributes to reorganizing social relations, reproducing inequalities, redefining work and authority, and raises ethical and social challenges related to algorithmic bias, privacy, accountability, and the digital divide. The study concludes that addressing these challenges requires clear regulatory policies and a critical framework linking innovation to social justice.

Keywords: Artificial Intelligence – Social Structure – Algorithmic Power – Inequality – Digital Divide – Social Ethics.

الملخص
يشكل الذكاء الصناعي أحد أبرز مخرجات الثورة الرقمية المعاصرة، وقد أصبح عنصرًا فاعلاً في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية. تهدف هذه الورقة إلى تحليل انعكاسات الذكاء الصناعي على المجتمع من منظور اجتماعي.
ويشهد العالم المعاصر تحولات بنيوية عميقة بفعل تصاعد دور الذكاء الاصطناعي، حيث لم يعد هذا الأخير مجرد أداة تقنية، بل أصبح قوة بنيوية تؤثر على العلاقات الاجتماعية، وأسواق العمل، وأنماط السلطة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الذكاء الاصطناعي على البنية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي نقدي، مستندة إلى مراجعة الأدبيات السوسيولوجية، والتحليل الخطابي للخطابات الرسمية والمؤسسية. توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يسهم في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، وإعادة إنتاج اللامساواة، وإعادة تعريف العمل والسلطة، كما يطرح إشكاليات أخلاقية واجتماعية تتعلق بالتحيز

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخوارزمي، والخصوصية، والمساءلة، والفجوة الرقمية. وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب سياسات تنظيمية واضحة وإطارًا نقديًا يربط الابتكار بالعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي – البنية الاجتماعية – السلطة الخوارزمية – اللامساواة – الفجوة الرقمية – الأخلاقيات الاجتماعية.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات بنيوية عميقة بفعل التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، لم يعد من الممكن اختزالها في بعدها التقني أو التعامل معها بوصفها أدوات محايدة لتحسين الأداء والكفاءة. فقد تجاوز الذكاء الاصطناعي كونه ابتكارًا تقنيًا ليغدو عنصرًا فاعلًا في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية ذاتها، بما تحمله من علاقات سلطة، وأنماط عمل، وأشكال إنتاج للمعرفة. وفي هذا السياق، يفرض الذكاء الاصطناعي نفسه كظاهرة اجتماعية مركّبة تستدعي مقاربة سوسيولوجية نقدية تتجاوز التفسير الوظيفي أو التقني السائد.

إن معظم الأدبيات المعاصرة حول الذكاء الاصطناعي تميل إلى التركيز على أبعاده الاقتصادية أو الأخلاقية في بعدها المعياري، بينما لا تزال المقاربات السوسيولوجية التي تتناول أثره البنيوي على المجتمع محدودة، خاصة فيما يتعلق بتحليل علاقته بإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية، وتحولات العمل، وإعادة توزيع السلطة الرمزية والمعرفية. هذا النقص في التحليل البنيوي يفتح فجوة بحثية تتطلب معالجة علمية جادة، لا سيما في ظل تصاعد الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية والسياسية والتعليمية.

من منظور سوسيولوجي، لا يمكن فهم الذكاء الاصطناعي بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي يُنتَج فيه ويُوظَّف من خلاله. فالخوارزميات لا تعمل في فراغ، بل تعكس منظومات القيم والمصالح والاختلالات البنيوية للمجتمعات التي صُممت داخلها. وعليه، فإن الذكاء الاصطناعي يسهم في إعادة تشكيل البنية الطبقية عبر إحداث تحولات في سوق العمل، وتعزيز الفجوة الرقمية، وإعادة تعريف مفهوم الكفاءة والجدارة الاجتماعية، بما يخدم فئات اجتماعية دون غيرها.

كما يطرح الذكاء الاصطناعي إشكاليات عميقة تتعلق بعلاقات السلطة، حيث تتجسد أنماط جديدة من الهيمنة الخوارزمية التي تعيد إنتاج السيطرة الاجتماعية بوسائل غير مرئية، من خلال التحكم في البيانات، وتوجيه السلوك، وصناعة التفضيلات. ويقود ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والمؤسسة، وإلى تحول مفهوم الفاعلية الاجتماعية في ظل تراجع الدور الإنساني لصالح أنظمة ذكية تتخذ قرارات ذات أثر اجتماعي واسع دون مساءلة واضحة.

انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل الذكاء الاصطناعي بوصفه آلية بنيوية لإعادة تنظيم المجتمع، من خلال مقاربة نقدية تستند إلى عدد من الأطر النظرية السوسيولوجية المعاصرة، لاسيما إسهامات مانويل كاستلز حول مجتمع الشبكات، وبيير بورديو في ما يتعلق بالسلطة ورأس المال، إلى جانب مقاربات فوكو حول العلاقة بين المعرفة والسلطة، وتحليلات شوشانا زوبوف بشأن رأسمالية المراقبة. ويهدف البحث إلى تفكيك الخطاب السائد حول حياد الذكاء الاصطناعي، والكشف عن أبعاده الاجتماعية العميقة، بما يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول التحولات البنيوية للمجتمع المعاصر.

منهجية الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث السوسيولوجية ذات الطابع التحليلي النقدي، التي لا تهدف إلى الوصف أو القياس الكمي المباشر، بقدر ما تسعى إلى تفكيك الظواهر الاجتماعية المعاصرة وفهم أبعادها البنيوية العميقة. وانطلاقًا من طبيعة إشكالية البحث، التي تتعلق بتحولات البنية الاجتماعية في ظل تصاعد دور الذكاء الاصطناعي، فقد تم اعتماد منهجية نوعية قائمة على التحليل النظري والنقدي للأدبيات العلمية.

المنهج المعتمد

اعتمدت الدراسة **المنهج التحليلي النقدي**، بوصفه المنهج الأنسب لفهم العلاقة المركبة بين الذكاء الاصطناعي والبنية الاجتماعية. ويقوم هذا المنهج على تحليل الظاهرة في سياقها الاجتماعي والتاريخي، والكشف عن علاقات القوة والهيمنة الكامنة وراءها، بدل الاكتفاء بتفسيرها في بعدها التقني أو الوظيفي.

ويتيح هذا المنهج تجاوز الرؤية الاختزالية التي تتعامل مع الذكاء الاصطناعي كأداة محايدة، والانتقال إلى مقاربة تعتبره فاعلًا اجتماعيًا غير بشري يسهم في إعادة تشكيل أنماط العمل، والسلطة، وإنتاج المعرفة داخل المجتمع.

أدوات البحث

اعتمدت الدراسة على الأدوات الآتية:

1. **تحليل الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة**، وذلك من خلال مراجعة نقدية للأعمال النظرية الكلاسيكية والمعاصرة التي تناولت العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، مع التركيز على إسهامات مانويل كاستلز، بيير بورديو، ميشيل فوكو، وشوشانا زوبوف، إضافة إلى تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. **التحليل الخطابي،** تم توظيف التحليل الخطابي لدراسة الكيفية التي يُقدَّم بها الذكاء الاصطناعي في الخطابات الرسمية والمؤسسية، خاصة الخطابات التي تروّج لحياديته أو لدوره في التقدم الاجتماعي، وذلك بهدف الكشف عن الافتراضات الأيديولوجية والسلطوية الكامنة وراء هذه الخطابات.

مجال الدراسة وحدودها

تتمثل حدود الدراسة في تركيزها على **التحليل النظري البنيوي** دون اللجوء إلى دراسة ميدانية أو أدوات قياس كمية، وذلك انسجامًا مع طبيعة الإشكالية البحثية التي تتطلب تفكيك المفاهيم والأنساق الاجتماعية أكثر من قياس الظاهرة إحصائيًا. كما تركز الدراسة على السياق العالمي للذكاء الاصطناعي، مع قابلية إسقاط نتائجها التحليلية على المجتمعات النامية في دراسات لاحقة.

مبررات اختيار المنهج

يرجع اختيار المنهج التحليلي النقدي إلى عدة اعتبارات، من أهمها:

- تعقّد الظاهرة المدروسة وتشابك أبعادها التقنية والاجتماعية.
- هيمنة الخطاب التقني والاقتصادي على موضوع الذكاء الاصطناعي، مقابل ضعف التحليل السوسيولوجي النقدي.
- الحاجة إلى إبراز الأبعاد البنيوية للذكاء الاصطناعي بوصفه أداة لإعادة إنتاج السلطة واللامساواة الاجتماعية.

الابعاد الاجتماعية للذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي (AI) من أهم التحولات التقنية في القرن الحادي والعشرين، إذ يتغلغل تدريجيًا في مختلف مجالات الحياة. لم يعد أثره مقتصرًا على التكنولوجيا فحسب، بل امتد إلى النسيج الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، مما يستوجب تحليلًا دقيقًا لفهم كيف يعيد تشكيل البنية الاجتماعية.

ينطلق هذا البحث من مسلّمة أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن فهمه باعتباره تطورًا تقنيًا محضًا، بل بوصفه نتاجًا اجتماعيًا يعكس البنية الاقتصادية والثقافية والسلطوية للمجتمع الذي يُنتج داخله. وعليه، فإن تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على البنية الاجتماعية يقتضي الاستناد إلى أطر نظرية سوسيولوجية قادرة على تفكيك علاقته بالسلطة، والعمل، والمعرفة، واللامساواة الاجتماعية.

أولًا: الذكاء الاصطناعي ومجتمع الشبكات (مانويل كاستلز)

يُعد مانويل كاستلز من أبرز المنظرين الذين ربطوا التحول التكنولوجي بالتحول البنيوي في المجتمع، من خلال مفهومه عن "مجتمع الشبكات". يرى كاستلز أن التطور التكنولوجي، خاصة في مجال المعلومات والاتصال، أسهم في إعادة تنظيم البنية الاجتماعية حول شبكات رقمية تتحكم في تدفقات المعلومات ورأس المال والسلطة.(Castells, 2010)

في هذا السياق، يُفهم الذكاء الاصطناعي كامتداد متقدم لمنطق الشبكات، حيث لم تعد السلطة متمركزة في المؤسسات التقليدية فقط، بل أصبحت موزعة عبر خوارزميات تتحكم في الوصول إلى الموارد، والفرص، والمعلومات. ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على أساس القدرة على الاندماج في هذه الشبكات، مما يعمّق الفجوة بين الفئات المهيمنة رقميًا والفئات المهمشة.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي وإعادة إنتاج السلطة ورأس المال (بيير بورديو)

يوفر تصور بيير بورديو حول أشكال رأس المال إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم التحولات التي يُحدثها الذكاء الاصطناعي في البنية الاجتماعية. فإلى جانب رأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، يمكن النظر إلى السيطرة على البيانات والخوارزميات بوصفها شكلًا جديدًا من رأس المال الرمزي والمعرفي.(Bourdieu, 1986)

إن امتلاك القدرة على تصميم الخوارزميات أو التحكم في البيانات الضخمة يمنح فئات معينة سلطة غير مرئية تُمكّنها من إعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية. كما يسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة تعريف معايير الجدارة والكفاءة، بحيث تصبح مرتبطة بالقدرة التقنية والمعرفية، وهو ما يؤدي إلى إقصاء فئات اجتماعية تفتقر إلى هذا النوع من الرأسمال.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي والمعرفة بوصفها سلطة (ميشيل فوكو)

ينطلق ميشيل فوكو من فرضية مركزية مفادها أن المعرفة ليست محايدة، بل هي أداة للسلطة ومكوّن أساسي في ممارسات الضبط الاجتماعي .(Foucault, 1980) ومن هذا المنطلق، يمكن تحليل الذكاء الاصطناعي كآلية جديدة لإنتاج المعرفة والتحكم فيها.

فالخوارزميات لا تكتفي بتحليل البيانات، بل تقوم بتصنيف الأفراد، وتوقع سلوكهم، والتأثير في قراراتهم، مما يعكس نمطًا جديدًا من السلطة الانضباطية غير المرئية. ويؤدي ذلك إلى تعزيز أنماط المراقبة الاجتماعية، حيث يُعاد تشكيل السلوك الإنساني وفق منطق حسابي يخدم مصالح محددة، غالبًا دون وعي الأفراد بذلك.

رابعًا: رأسمالية المراقبة والهيمنة الخوارزمية (شوشانا زوبوف)

تقدّم شوشانا زوبوف مفهوم "رأسمالية المراقبة" بوصفه إطارًا نقديًا لفهم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والنظام الرأسمالي المعاصر. وترى زوبوف أن الشركات الكبرى تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحويل السلوك البشري إلى بيانات قابلة للاستخلاص والاستثمار، مما يؤدي إلى أشكال جديدة من الاستغلال والهيمنة.(Zuboff, 2019)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يساعد هذا الإطار في تفسير الكيفية التي يُعاد بها تشكيل البنية الاجتماعية من خلال تحويل الحياة اليومية إلى مصدر للربح، وتعزيز اختلالات القوة بين الأفراد والمؤسسات، وهو ما ينعكس على العدالة الاجتماعية والخصوصية والفاعلية الإنسانية.

خامسًا: الذكاء الاصطناعي واللامساواة الاجتماعية

استنادًا إلى الأطر السابقة، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يسهم في إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية بدل القضاء عليها، من خلال ما يُعرف بالفجوة الرقمية والتحيز الخوارزمي. فالخوارزميات، بوصفها نتاجًا اجتماعيًا، تعكس التحيزات البنيوية القائمة، وقد تؤدي إلى ترسيخ التمييز الطبقي أو العرقي أو الجندري (UNESCO, 2023).

ومن ثم، فإن تحليل الذكاء الاصطناعي من منظور سوسيولوجي نقدي يسمح بفهم أعمق للتحولات البنيوية التي يشهدها المجتمع المعاصر، ويكشف عن حدود الخطاب التفاؤلي الذي يروّج للذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتحرر الاجتماعي.

الذكاء الاصطناعي كبنية اجتماعية لا كأداة تقنية

يُقدَّم الذكاء الاصطناعي في الخطاب السائد بوصفه أداة تقنية محايدة تهدف إلى تحسين الكفاءة وتعزيز الأداء في مختلف المجالات. غير أن هذا التصور يغفل الطابع الاجتماعي البنيوي لهذه التقنيات، ويتجاهل السياق الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي تُنتج فيه وتُوظَّف من خلاله. وانطلاقًا من هذا المعطى، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك فكرة حياد الذكاء الاصطناعي، وإعادة تأطيره بوصفه بنية اجتماعية تسهم في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية والسلطوية داخل المجتمع المعاصر.

أولًا: نقد مفهوم الحياد التكنولوجي

تفترض المقاربة التقنية للذكاء الاصطناعي أن الخوارزميات تعمل وفق منطق رياضي موضوعي، بعيد عن القيم أو المصالح الاجتماعية. غير أن هذا الافتراض يتعارض مع الطروحات السوسيولوجية التي تؤكد أن التكنولوجيا ليست كيانًا مستقلًا عن المجتمع، بل هي نتاج لشروطه البنيوية. فالخوارزميات تُصمَّم داخل مؤسسات ذات مصالح محددة، وتعتمد على بيانات تعكس أنماطًا اجتماعية غير متكافئة، مما يجعلها حاملة لتحيزات بنيوية كامنة.

وبهذا المعنى، فإن الذكاء الاصطناعي لا يكتفي بعكس الواقع الاجتماعي، بل يسهم في إعادة إنتاجه وتكريسه، من خلال تصنيف الأفراد، وترتيب الأولويات، وتوجيه القرارات في مجالات حيوية كالتوظيف، والتعليم، والائتمان، والعدالة.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي بوصفه فاعلًا اجتماعيًا غير بشري

يساعد توظيف مفهوم "الفاعل الاجتماعي غير البشري" على فهم الدور البنيوي للذكاء الاصطناعي داخل المجتمع. فالخوارزميات لم تعد مجرد أدوات تنفيذية، بل أصبحت تشارك في صنع القرار والتأثير في السلوك الاجتماعي، وهو ما يمنحها موقعًا فاعلًا داخل الشبكة الاجتماعية، رغم غياب الوعي أو القصدية الإنسانية.

ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم الفاعلية الاجتماعية، حيث تتراجع قدرة الأفراد على التحكم في مصائرهم لصالح أنظمة ذكية تعمل وفق منطق غير شفاف، مما يخلق شكلًا جديدًا من السلطة التقنية التي يصعب مساءلتها أو إخضاعها للمحاسبة الاجتماعية.

ثالثًا: إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية عبر الخوارزميات

يسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية من خلال التحكم في تدفقات المعلومات والتفاعل الاجتماعي. فخوارزميات المنصات الرقمية لا تحدد فقط ما يراه الأفراد، بل تؤثر في أنماط التواصل، وتعيد ترتيب الشبكات الاجتماعية، وتُسهم في تكوين فقاعات معرفية تعزز الانقسام الاجتماعي.

كما يؤدي هذا النمط من التنظيم الخوارزمي إلى تحويل العلاقات الاجتماعية إلى بيانات قابلة للتحليل والاستثمار، وهو ما يغيّر طبيعة التفاعل الإنساني ويخضعه لمنطق السوق والربحية.

رابعًا: الذكاء الاصطناعي والبنية الطبقية

من منظور بنيوي، يسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة إنتاج التمايز الطبقي عبر تعزيز الفجوة بين الفئات القادرة على امتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها، وتلك التي تقتصر علاقتها بها على الاستهلاك أو الخضوع لقراراتها. ويظهر ذلك بوضوح في سوق العمل، حيث تُفضَّل المهارات التقنية العالية، بينما تتراجع قيمة العمل البشري غير المؤتمت.

ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تعريف الطبقة الاجتماعية على أساس الوصول إلى المعرفة التقنية والقدرة على التكيّف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، مما يعمّق أشكال الإقصاء الاجتماعي.

خامسًا: السلطة الخوارزمية وإعادة إنتاج الهيمنة

تتجسد السلطة في عصر الذكاء الاصطناعي في صورة خوارزميات غير مرئية تتحكم في الفرص والمسارات الاجتماعية للأفراد. فبدل السلطة المباشرة، تظهر أشكال جديدة من الهيمنة الناعمة التي تعمل عبر التنبؤ بالسلوك وتوجيهه، دون اللجوء إلى القسر الصريح.

وتُعد هذه السلطة الخوارزمية أكثر خطورة من الأشكال التقليدية، نظرًا لطابعها غير المرئي، وصعوبة تفكيكها أو مقاومتها، مما يجعل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز آليات إعادة إنتاج السيطرة الاجتماعية في المجتمع المعاصر.

الذكاء الاصطناعي وتحولات العمل واللامساواة الاجتماعية

يشكّل العمل أحد المرتكزات الأساسية للبنية الاجتماعية، إذ لا يقتصر دوره على توفير الدخل، بل يتجاوز ذلك ليؤسس للهوية الاجتماعية، والمكانة، والانتماء الطبقي. وفي هذا السياق، أحدث الذكاء الاصطناعي تحولات عميقة في أنماط العمل والتنظيم

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المهني، انعكست بشكل مباشر على إعادة تشكيل اللامساواة الاجتماعية. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل هذه التحولات من منظور سوسيولوجي نقدي، يتجاوز الخطاب التقني الذي يروّج للذكاء الاصطناعي بوصفه محركًا للتقدم والازدهار.

أولًا: الأتمتة وتحول بنية سوق العمل

نشير هنا إلى أن الاتمتة تعني استخدام التكنولوجيا والآلات لتنفيذ المهام أو العمليات بشكل تلقائي دون تدخل بشري مباشر. بمعنى آخر، هي تحويل العمليات التي كان يقوم بها الإنسان إلى عمليات يقوم بها جهاز أو نظام ذكي أو برنامج، بحيث تعمل بشكل ذاتي وفق قواعد محددة مسبقًا.

لقد أسهم الذكاء الاصطناعي في تسريع وتيرة الأتمتة، مما أدى إلى إعادة توزيع الوظائف بين الإنسان والآلة. فقد تراجعت الحاجة إلى بعض الوظائف التقليدية، خاصة تلك القائمة على العمل الروتيني والمتكرر، مقابل تصاعد الطلب على مهارات تقنية ومعرفية عالية .(Castells, 2010) ويعكس هذا التحول انتقال سوق العمل من منطق الإنتاج الصناعي إلى منطق الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة.

غير أن هذا التحول لا يتم بصورة متكافئة، إذ تستفيد منه فئات اجتماعية تمتلك رأس المال التعليمي والتقني، بينما تتعرض فئات أخرى لخطر التهميش أو الإقصاء من سوق العمل، وهو ما يعمّق التفاوتات الطبقية. فالأتمتة ليست مجرد تحول تقني، بل إعادة هندسة للبنية الطبقية والمعايير الاجتماعية للقدرة والكفاءة، ويجب أن يتم ربطها بالسياسات التعليمية والاجتماعية لتقليل الانحياز الطبقي.

الأتمتة تمثل أحد أبرز مظاهر الذكاء الاصطناعي، ولها آثار مباشرة على سوق العمل:

- **إعادة توزيع الوظائف :**تراجع الحاجة إلى الأعمال الروتينية وزيادة الطلب على المهارات التقنية، مما يعمّق التفاوت الطبقي.(Castells, 2010)
- **إعادة تعريف الكفاءة :**لم تعد الخبرة وحدها تكفي، بل أصبحت القدرة على التعامل مع الأنظمة الذكية معيارًا للكفاءة.(Bourdieu, 1986)
- **العمل الهش والاقتصاد المنصّاتي :**الاعتماد على المنصات الرقمية يزيد من فقدان الضمانات الاجتماعية، ويضع العمال في موقف خاضع للخوارزميات.(UNESCO, 2023)
- **الفجوة الرقمية :**تعمّق اللامساواة بين من يملكون أدوات ومعرفة رقمية ومن لا يملكونها، ما يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية.

ثانيًا: إعادة تعريف قيمة العمل والكفاءة

في ظل تصاعد دور الذكاء الاصطناعي، لم تعد قيمة العمل تُقاس فقط بالجهد المبذول أو الخبرة المتراكمة، بل أصبحت مرتبطة بالقدرة على التفاعل مع الأنظمة الذكية وإدارتها. ويؤدي ذلك إلى إعادة تعريف معايير الكفاءة والجدارة المهنية، بما يخدم من يمتلكون رأس مال ثقافي وتقني أعلى.(Bourdieu, 1986)

ويكشف هذا التحول عن بعد رمزي للهيمنة، حيث تُعاد صياغة القيم المهنية بطريقة تبدو محايدة تقنيًا، لكنها في الواقع تعكس مصالح فئات اجتماعية مهيمنة، وتُقصي أنماطًا أخرى من العمل البشري.

ثالثًا: العمل الهش والاقتصاد المنصّاتي

أفرز الذكاء الاصطناعي أنماطًا جديدة من العمل تُعرف بالاقتصاد المنصّاتي، حيث تعتمد المنصات الرقمية على الخوارزميات لتنظيم العمل وتقييم الأداء وتوزيع الفرص. ويؤدي هذا النمط إلى تفكيك العلاقات المهنية التقليدية، وإضعاف الحماية الاجتماعية للعمال، وتحويلهم إلى وحدات فردية خاضعة لتقييم آلي مستمر.(Zuboff, 2019)

ويُسهم هذا الشكل من التنظيم في إنتاج ما يُعرف بـ**العمل الهش**، حيث يغيب الاستقرار الوظيفي، وتتراجع الضمانات الاجتماعية، مما يفاقم أشكال اللامساواة وعدم الأمان الاجتماعي.

رابعًا: الفجوة الرقمية وإعادة إنتاج اللامساواة

يُعد الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا والمعرفة الرقمية أحد أبرز مظاهر اللامساواة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. فالفجوة الرقمية لا تقتصر على امتلاك الأجهزة أو الاتصال بالإنترنت، بل تشمل القدرة على استخدام التكنولوجيا بفعالية، والمشاركة في إنتاجها والتحكم فيها.(UNESCO, 2023)

وتؤدي هذه الفجوة إلى إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية عبر آليات جديدة، حيث تتقاطع الطبقة الاجتماعية مع التعليم والموقع الجغرافي، لتحديد موقع الأفراد داخل البنية الاجتماعية الرقمية.

خامسًا: الذكاء الاصطناعي والتمييز الخوارزمي

تشير دراسات متعددة إلى أن الخوارزميات قد تسهم في ترسيخ أشكال جديدة من التمييز الاجتماعي، نتيجة اعتمادها على بيانات تاريخية تعكس تحيزات قائمة. ويظهر ذلك في مجالات التوظيف، والتقييم المهني، وتحديد الجدارة، حيث تُعاد صياغة التمييز الطبقي أو الجندري أو العرقي في قالب تقني يبدو موضوعيًا.(Foucault, 1980)

ويؤكد هذا المعطى أن الذكاء الاصطناعي لا يُلغي اللامساواة، بل يعيد إنتاجها بوسائل أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للمساءلة.

الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل السلطة والرقابة الاجتماعية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لم تعد السلطة في المجتمعات المعاصرة تُمارَس حصريًا عبر المؤسسات التقليدية أو أدوات القسر المباشر، بل أخذت تتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا ونعومة، تتغلغل في تفاصيل الحياة اليومية للأفراد. وفي هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم الآليات الجديدة لممارسة السلطة، من خلال ما يمكن تسميته بالسلطة الخوارزمية، التي تعتمد على جمع البيانات، وتحليل السلوك، والتنبؤ به، وتوجيهه. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل كيفية إسهام الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل أنماط السلطة والرقابة الاجتماعية داخل البنية الاجتماعية المعاصرة.

أولًا: من السلطة المباشرة إلى السلطة الخوارزمية

تشير المقاربات السوسيولوجية الحديثة إلى تحوّل أنماط السلطة من السيطرة المباشرة إلى أشكال غير مرئية من الضبط الاجتماعي. فالذكاء الاصطناعي لا يفرض الامتثال بالقوة، بل يعمل عبر آليات التنبؤ والتوجيه، حيث تُعاد صياغة السلوكيات الفردية وفق نماذج حسابية تُقدَّم بوصفها محايدة وعلمية.

ويتقاطع هذا النمط مع تحليل ميشيل فوكو للسلطة الانضباطية، حيث تصبح المعرفة أداة مركزية للضبط الاجتماعي، غير أن الذكاء الاصطناعي يضيف بعدًا جديدًا يتمثل في السرعة، والشمول، والقدرة على التدخل الاستباقي قبل وقوع الفعل (فوكو، 2004).

ثانيًا: البيانات بوصفها موردًا للسلطة

أصبحت البيانات في عصر الذكاء الاصطناعي موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن رأس المال الاقتصادي. فالقدرة على جمع البيانات الضخمة وتحليلها تمنح الجهات المسيطرة عليها قوة هائلة في توجيه القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتُسهم هذه السيطرة في إعادة توزيع السلطة داخل المجتمع، بحيث تنتقل من المؤسسات العامة إلى الشركات التكنولوجية الكبرى.

ويؤدي هذا التحول إلى اختلال في موازين القوة، حيث يفقد الأفراد السيطرة على بياناتهم الشخصية، بينما تتحول حياتهم اليومية إلى مادة خام للتحليل والاستثمار، وهو ما يطرح إشكاليات عميقة تتعلق بالسيادة الرقمية والعدالة الاجتماعية (زوبوف، 2020).

ثالثًا: الرقابة الرقمية وتحوّل الفضاء الاجتماعي

يسهم الذكاء الاصطناعي في توسيع نطاق الرقابة الاجتماعية، ليس فقط عبر الكاميرات أو أنظمة التعرف على الوجوه، بل من خلال تتبع السلوك الرقمي للأفراد على المنصات المختلفة. ويؤدي هذا النمط من الرقابة إلى إعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي، حيث يصبح الأفراد واعين دائمًا بكونهم خاضعين للرصد والتقييم.

وتشير دراسات عربية معاصرة إلى أن الرقابة الرقمية تُنتج نوعًا من الامتثال الطوعي، حيث يُعدّل الأفراد سلوكهم ذاتيًا خوفًا من التقييم أو الإقصاء، مما يعزز فعالية السلطة دون الحاجة إلى تدخل مباشر (المنوفي، 2019).

رابعًا: الذكاء الاصطناعي والشرعنة الاجتماعية للسلطة

من أخطر أبعاد الذكاء الاصطناعي دوره في إضفاء الشرعية على القرارات السلطوية، من خلال تقديمها في صورة نتائج "موضوعية" صادرة عن خوارزميات. فحين تُتخذ قرارات تتعلق بالتوظيف، أو التصنيف، أو المراقبة استنادًا إلى أنظمة ذكية، تصبح مساءلتها أكثر صعوبة، ويُعاد إنتاج السلطة في قالب تقني يصعب تفكيكه.

ويؤدي ذلك إلى ما يمكن تسميته بـ"تشييء القرار الاجتماعي"، حيث يُفصل القرار عن الفاعل البشري، ويُعاد تقديمه بوصفه نتيجة حسابية لا تقبل الجدل، وهو ما يحدّ من النقاش العام والمساءلة الديمقراطية (حسن، 2021).

خامسًا: انعكاسات السلطة الخوارزمية على الحرية والفاعلية الاجتماعية

تنعكس السلطة الخوارزمية على مفهوم الحرية الفردية والفاعلية الاجتماعية، حيث تتقلص قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مستقلة في ظل التوجيه المستمر للسلوك عبر أنظمة التوصية والتنبؤ. ويؤدي هذا الوضع إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والمجتمع، بحيث يصبح الفرد موضوعًا للتحليل أكثر من كونه فاعلًا اجتماعيًا واعيًا.

وتشير الأدبيات العربية إلى أن هذا النمط من السلطة يهدد بإضعاف المجال العام، وتقليص إمكانات الفعل الجماعي، لصالح أنماط فردية خاضعة لمنطق الخوارزمية (عبد الله، 2022).

الإشكالات الأخلاقية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي

مع توسع دور الذكاء الاصطناعي في المجتمع المعاصر، ظهرت إشكاليات أخلاقية واجتماعية متعددة تتعلق بالعدالة، والخصوصية، والمساءلة، والتحيز. وتكشف هذه الإشكاليات عن أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية، بل آلية لها تأثير عميق على البنية الاجتماعية وقيمها، مما يستدعي تحليلًا نقديًا لسياقه واستخداماته.

أولًا: التحيز الخوارزمي

تمثل الخوارزميات انعكاسًا للبيانات التي تُنشأ وتُجمع ضمن سياقات اجتماعية قائمة، مما يعني أن تحيزات المجتمع تنتقل إلى الأنظمة التقنية. ويظهر هذا بوضوح في مجالات التوظيف، والقضاء، والخدمات المالية، حيث قد تُعيد الخوارزميات إنتاج التمييز الطبقي أو الجندري أو العرقي (زوبوف، 2020).

ويشير بعض الباحثون إلى أن غياب الشفافية في عمل الخوارزميات يزيد من صعوبة مساءلتها، ويُضعف فرص حماية الفئات المستضعفة (المنوفي، 2019).

ثانيًا: العدالة الاجتماعية والأمن الرقمي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تفاقم الفجوة الرقمية، ما ينعكس على العدالة الاجتماعية. فالأفراد والمجتمعات التي تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا أو استخدامها بفعالية تصبح أكثر عرضة للإقصاء (UNESCO, 2023).

كما تُثير الرقابة الرقمية ومراقبة البيانات الشخصية إشكاليات تتعلق بالخصوصية والأمن، حيث تصبح حياة الأفراد الرقمية عرضة للتحكم أو الاستغلال التجاري، وهو ما يمثل تهديدًا للحقوق الاجتماعية الأساسية (حسن، 2021).

ثالثًا: المساءلة والشفافية

تطرح الأنظمة الذكية مسألة مساءلة صعبة، إذ يصعب تحديد المسؤول عن القرار في حال وقوع خطأ أو ظلم نتيجة الخوارزمية. وتزيد هذه الإشكالية تعقيدًا مع استخدام الذكاء الاصطناعي في مؤسسات حيوية، مثل القضاء، والرعاية الصحية، والتعليم (عبد الله، 2022).

ويؤكد الباحثون أن تطوير أطر قانونية وتنظيمية صارمة يمثل شرطًا أساسيًا لضمان شفافية الخوارزميات وحماية الأفراد من التعرض لضرر غير مشروع.

رابعًا: الإشكاليات الاجتماعية والثقافية

بالإضافة إلى الأبعاد التقنية والأخلاقية، يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات ثقافية واجتماعية تتعلق بالهوية، والتفاعل الاجتماعي، والمجتمع المدني. فالتفاعلات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي قد تُنتج عزلة اجتماعية، وتقليص مساحة الحوار المجتمعي، وإضعاف الفاعلية الجماعية (المنوفي، 2019).

ويشير هذا إلى أن الذكاء الاصطناعي يفرض إعادة النظر في قيم المجتمع، والضوابط الأخلاقية للتكنولوجيا، والممارسات الاجتماعية لضمان توافق الابتكار مع الصالح العام.

الخاتمة

يخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل قوة بنيوية تؤثر على البنية الاجتماعية بشكل عميق، لا يقتصر على الأبعاد التقنية أو الاقتصادية. فالتكنولوجيا الذكية تسهم في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، وإعادة إنتاج السلطة، وإعادة تعريف العمل، وإنتاج التفاوتات الاجتماعية الجديدة.

كما تظهر الإشكاليات الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التحيز الخوارزمي، واللامساواة الرقمية، وانتهاك الخصوصية، والتحديات المتعلقة بالمساءلة، أن إدارة هذه التكنولوجيا تتطلب سياسات تنظيمية واضحة، ورؤية نقدية شاملة، تربط الابتكار بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

وينوه البحث إلى أن المساهمة الأكاديمية الفعلية تتجلى في تقديم إطار تحليلي نقدي يربط بين التكنولوجيا والبنية الاجتماعية، ويسهم في إثراء النقاش العلمي حول تأثيرات الذكاء الاصطناعي على المجتمعات العربية والعالمية على حد سواء.

أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية لتحسين الأداء والكفاءة، بل أصبح قوة بنيوية محورية تعيد تشكيل البنية الاجتماعية بأبعادها المختلفة. فقد أسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة توزيع العلاقات الاجتماعية، وإعادة تعريف العمل والكفاءة، وإعادة إنتاج السلطة، وإعادة إنتاج أشكال جديدة من اللامساواة الاجتماعية والفجوة الرقمية.

لقد أظهر التحليل النقدي أن الأتمتة، كأحد أبرز مظاهر الذكاء الاصطناعي، تعمل على تحويل طبيعة العمل التقليدي، حيث تقل الحاجة إلى الجهد البشري الروتيني وتزداد أهمية المهارات التقنية والمعرفية، ما يعمّق الفوارق بين الفئات الاجتماعية. كما أن ظهور الاقتصاد المنصّاتي والعمل الهش يجعل العمالة أكثر عرضة للتقييم المستمر عبر الخوارزميات، ويضعف الضمانات الاجتماعية التقليدية، وهو ما يعكس تحولًا بنيويًا في العلاقات الاجتماعية والسلطوية.

على صعيد السلطة، كشف البحث أن الذكاء الاصطناعي أسهم في ظهور السلطة الخوارزمية، التي تعتمد على البيانات والتحليل الرقمي لإنتاج القرارات الاجتماعية، بدلاً من القوة المباشرة. فالخوارزميات لم تعد مجرد أدوات، بل أصبحت فاعلًا اجتماعيًا غير بشري يوجه السلوك ويعيد إنتاج الهياكل الطبقية بطريقة دقيقة وغير مرئية، وهو ما يجعل مساءلة هذه الأنظمة تحديًا أخلاقيًا وقانونيًا معقدًا.

أما في البعد الأخلاقي والاجتماعي، فقد أظهرت الدراسة أن الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي يطرح إشكاليات متعددة، منها التحيز الخوارزمي، وانتهاك الخصوصية، والفجوة الرقمية، وصعوبة مساءلة القرارات التلقائية. كما تؤثر هذه التحولات على الهوية الاجتماعية والتفاعل البشري، وتحد من الفاعلية الجماعية، ما يفرض ضرورة وضع سياسات تنظيمية واضحة وأطر أخلاقية تُنظم عمل الذكاء الاصطناعي بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي حقوق الأفراد.

يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يشكل عنصرًا مهيمنًا في البنية الاجتماعية المعاصرة، يتطلب التعامل معه فهماً متعدد الأبعاد يجمع بين التحليل التقني والاجتماعي والسياسي والأخلاقي. ويستلزم هذا النهج النقدي تبني سياسات تعليمية وتدريبية تُقلل الفجوة الرقمية، وضوابط تنظيمية تُعزز الشفافية والمساءلة، وإطارًا أخلاقيًا يضمن توافق الابتكار التكنولوجي مع القيم الاجتماعية والمصلحة العامة.

في ضوء ذلك، يمثل الذكاء الاصطناعي تحديًا مركبًا وفرصةً في الوقت ذاته: فهو قادر على تعزيز الإنتاجية وتحسين نوعية الحياة، إذا ما أُدير بشكل مسؤول وعادل، ولكنه يمكن أن يُعيد إنتاج أشكال أعمق من اللامساواة والهيمنة إذا ما تُرك دون تنظيم ومساءلة. ومن ثم، فإن مستقبل الذكاء الاصطناعي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة المجتمعات على صياغة سياسات شاملة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومتوازنة، تجمع بين الابتكار، والعدالة الاجتماعية، وحماية الحقوق الفردية، بما يحقق التنمية المستدامة والمجتمع الرقمي العادل.

المراجع

1. المنوفي، كمال (2019). *السلطة والمجتمع في العصر الرقمي*. القاهرة: دار المعرفة.
2. حسن، أحمد(2021) *التكنولوجيا والسلطة: مقاربة سوسيولوجية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث.
3. عبد الله، محمد .(2022) *المجتمع الرقمي وتحولات الفعل الاجتماعي*. عمّان: دار المسيرة.
4. فوكو، ميشيل (2004) *المراقبة والمعاقبة* (ترجمة: علي مقلد). بيروت: دار المشرق.
5. زوبوف، شوشانا .(2020) *عصر رأسمالية المراقبة* (ترجمة: عمر الأيوبي). القاهرة: دار المعرفة.
6. Abdullah, M. (2022). *Al-Mujtama‘ al-raqami wa tahawulat al-fi‘l al-ijtima‘i* [The digital society and transformations of social action]. Amman: Dar Al-Maseera.
7. Bourdieu, P. (1986). *Forms of capital*. In J. Richardson (Ed.), *Handbook of theory and research for the sociology of education* (pp. 241–258). New York: Greenwood.
8. Castells, M. (2010). *The rise of the network society* (2nd ed.). Oxford: Wiley-Blackwell.
9. Foucault, M. (1980). Power/knowledge: Selected interviews and other writings, 1972–1977 (C. Gordon, Ed.). New York: Pantheon Books.
10. Foucault, M. (2004). *Al-Muraqaba wa al-mu‘aqaba* [Discipline and Punish]. Beirut: Dar Al-Mashreq.
11. Hassan, A. (2021). *Al-Tiknulujiya wa al-sulta: Muqaraba sosyologiya* [Technology and power: A sociological approach]. Beirut: Arab Center for Research & Policy Studies.
12. Manoufi, K. (2019). *Al-Sulta wa al-mujtama‘ fi al-‘asr al-raqmi* [Power and society in the digital age]. Cairo: Dar Al-Ma‘rifa.
13. UNESCO. (2023). Ethics of artificial intelligence. Paris: UNESCO.
14. Zuboff, S. (2019). The age of surveillance capitalism: The fight for a human future at the new frontier of power. New York: PublicAffairs.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher’s Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJERE** and/or the editor(s). **LJERE** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).